

الفصل الرابع

تكيف الرأسمالية للظروف المعاصرة

بعض الاتجاهات النظرية لتحليل تكيف الرأسمالية :

في ضوء مرحلة التكيف الرأسمالي للظروف المعاصرة ظهرت دراسات اقتصادية عديدة منها الدراسات (الكنزية) كمحاول لتفسير حركة وتطور النظام الرأسمالي في ضوء المتغيرات الجديدة ، حيث كشفت النظرية الكينزية وغيرها من النظريات ضعف أفكار الحرية الاقتصادية وفكرة التوازن العفوي (التلقائي) فالصورة التي رسمها الكلاسيك لم تعد كما هي فقد طرأ عليها الكثير من التبدل تحت تأثير اكتشاف نقاط الضعف في التحليل الكلاسيكي وضمن هذا السياق سوف نتناول أهم الأفكار والتصورات النظرية حول تكيف الرأسمالية للظروف المعاصرة .

أولاً : ثورة المنظمين :

يرى (بورنهام) ان مسألة الانتقال من الرأسمالية إلى مجتمع آخر محسومة ، حيث انه يؤكد على ان الرأسمالية لن تنتقل الى الاشتراكية ، كما يريد ماركس واتباعه ، بل أشاره إلى ظهور مجتمع آخر وعهد جديد هو (المديرين او المنظمين) وينطلق (بورنهام) من ان السلطة الاقتصادية والسياسية لا ترتبط بالملكية على وسائل الإنتاج بل ترتبط بإدارة هذه الوسائل والرقابة عليها ، اما بالنسبة الى اهم خصائص العهد الجديد عند (بورنهام) هي :

- ١- ان هذه العهد يتميز بانتقال ملكية وسائل الإنتاج إلى الدولة .
- ٢- شمول وظيفة الدولة لمختلف الفعاليات الاقتصادية .
- ٣- حصول المديرين على الحصة الأكبر من الناتج الموزع .
- ٤- المبادئ الأخلاقية والاجتماعية والقيم والمثل هي التي تعبر عن مصالح المدير وتخدم منفعتهم في هذا العهد .

ثانياً: فكر الرفاه : WELFARE

دعا الاقتصادي (بيجو PIGOU) إلى فكرة الرفاه الاقتصادي كغاية نهائية للمجتمع الاقتصادي بدلا من فكرة التوازن الاقتصادي ، فالرفاه يشكل هدفاً للنشاط الاقتصادي ومثلاً أعلى للوضع الاقتصادي ، وضمن هذه السياق يتوقف الرفاه عند (بيجو) على عاملين :

- ١- إشباع الرغبات عن طريق الاستهلاك فيكون الرفاه كبيراً كلما تحقق الإشباع .
- ٢- الجهد المطلوب للإنتاج: فكلما كان الرفاه كبيراً كلما كان الجهد المطلوب للإنتاج قليلاً .

ثالثاً: التحليل الكينزي:

في أواسط الثلاثينيات من هذا القرن ظهرت الأفكار الأساسية للاقتصادي (كينز) فكانت رد فعل على كل مرحلة ما بعد أزمة ١٩٢٩-١٩٣٢ ونتائجها السلبية على مجمل الحياة الاقتصادية في بلدان الرأسمالية لذلك سوف نتناول ضمن هذا السياق الجوانب التالية :

١- الأفكار الرئيسية لكنز : واهمها :**أ- الدخل القومي****ب- توازن البطالة****ج- التفسير الكينزي للازمة الاقتصادية**

يعتقد كينز ان سبب الأزمات الاقتصادية بشكل عام وأزمة ١٩٢٩ بشكل خاص هي ليست أزمة فيض إنتاج إنما أزمة نقص في الطلب أو نقص في الاستهلاك وحسب رأي كينز فان مصدر الأزمات ناجم عن العوامل الآتية.

١- هبوط الميل نحو الاستهلاك : هبوط الميل نحو الاستهلاك يرجع إلى عاملين **الأول:** ان الدخل في البلدان الرأسمالية يميل نحو التزايد وعندما يزداد الدخل لابد ان يرتفع الإنفاق الاستهلاكي ولكن بنسبة اقل من نسبة التزايد في الدخل. **الثاني:** ان الدخل يبتعد عن المساواة وهذا ناجم عن حقيقة أساسية وهي ان دخل الطبقات الغنية يرتفع بنسبة اكبر عند الطبقات الفقيرة التي لا يزيد دخلها لا بحدود قليلة ومن ثم استهلاكها الا القليل ، اما الطبقات الغنية فيرتفع دخلها بنسبة اكبر ولكن لا يرتفع إنفاقها الاستهلاكي الا إرضاء لرغبات ضعيفة جدا .

٢- تناقص الكفاية الحدية لرأس المال :

هذا التناقص يؤدي إلى انخفاض الاستثمار وأسببه هو الميل نحو الاستهلاك فمالك المشروع الاقتصادي عندما يرى هذا التناقص في الأنفاق الاستهلاكي سوف يدرك مدى الصعوبات المتزايدة التي سيواجهها لتصريف السلع ، لذلك يتوقع تناقص الأرباح في مشروعه ومن ثم انخفاض الكفاية الحدية لرأس المال المستثمر . فينخفض تبعاً لذلك اندفاع صاحب رأس المال نحو الاستثمار.

٣- تفضيل السيولة: تفضل السيولة تعتبر عاملاً مهماً للتأثر في سعر الفائدة لان الفائدة هي بمثابة ثمن التنازل عن السيولة ، وعلى هذا فان الاتجاه نحو المبالغة في تفضيل السيولة سيؤدي حتما بقاء سعر الفائدة في مستوى مرتفع وبما ان الاندفاع نحو الاستثمار يتوقف على الفارق بين السعر الفائدة والكفاية الحدية لرأس المال فان بقاء الفائدة على مستوى مرتفع لسعرها مع تناقص الكفاية الحدية لرأس المال يعني هبوط هذا الفارق او اختفائه وبالتالي تقليل الاندفاع نحو الاستثمار ونقص الطلب.

٤- تجميد الأموال الاحتياطية: من العوامل التي تؤدي إلى أحداث الاختلال بين العرض والطلب ومن ثم نشوء الأزمة الاقتصادية يتمثل في سلوك المؤسسات الصناعية الموجه نحو المبالغة في رفع الأموال الاحتياطية المخصصة لتعويض رأس المال فالشركات الصناعية عادة تلجأ إلى اقتطاع جزء من دخلها السنوي وتحفظ به كاحتياطي لاستخدامه في عمليات تجديد الأصول الثانية وبالتالي يؤدي هذا الأمر الى نقص الطلب وكثيرا ما يكون هذا الاحتياطي اكبر من الحاجة الفعلية ويتجاوز المبالغ الضرورية المطلوبة للتجديد .

د- معالجة كينز لازمة الاقتصادية :

من الآراء التي طرحت حول معالجة الأزمات الاقتصادية ، كانت هناك آراء تتوجه نحو نبذ سياسية الحرية الاقتصادية والدعوة إلى سياسية التدخل الحكومي في النشاط الاقتصادي ، حيث يمكن للدولة عن طريق السياسة الاقتصادية وأدواتها ان تعالج الأزمة الاقتصادية من خلال :

- ١- تخفيض الأجور وتحديد سعر الفائدة فتتخفف الأجور يؤدي إلى تخفيض تكاليف الإنتاج وبالتالي زيادة الأرباح والاندفاع نحو الاستثمار ، أيضا ان رفع سعر الفائدة يؤدي إلى تشجيع المدخرات ومن ثم رفع حدود الاستثمار.
- ٢- يرى كينز طبيعة الأزمة كانت متأصلة في طبيعة النظام الرأسمالي الا انه ليس هناك قوانين حتمية تفرض وقوع الأزمة ، اي ان الأزمة لا تنشأ عن قوانين حتمية ، اما الأزمة عند كينز تنشأ من نقص الطلب والاستخدام ، أما التدابير التي ألتخذها كنز لمعالجة الأزمة هي :

١- توجيه السياسة النقدية

يرى كينز ان على الدولة ان تضع السياسة الاقتصادية السليمة التي تومن وفرة للنقد في التداول من جهة والاحتفاظ بسعر فائدة في أقل مستوى من ناحية أخرى . ان انتهاج مثل هذه السياسة من قبل الدولة يستوجب معالجة مشكلة تفضيل السيولة لا نها تحد (تقلل) من عرض النقد وهو الذي يجعل سعر الفائدة مرتفعا .

٢- تشجيع الاستثمار العام :

يعتقد كينز ان على الدولة ان تتلافى التناقص الملحوظ في اندفاع الأفراد نحو الاستثمار ، فتسد النقص في الاستثمار الفردي الخاص بالاستثمار العام الذي تخلقه الإدارات العامة والبلديات والهيئات الحكومية ويكون هذا الاستثمار العام من خلال ما تقوم به الدولة السلطات المحلية من أشغال عامة كبرى .

رابعاً : التيارات الرافضة للتحليلات الكينزية حول اللازمة

ان من اهم الانتقادات الموجهة إلى النظرية الكينزية حول اللازمة الاقتصادية هي :

- ١- ان تطبيق الكينزية في السنوات ما بعد الحرب العالمية الثانية هو المسؤول المباشر عن الوضع الذي مر به الاقتصاد الرأسمالي .
- ٢- دعوة كينز إلى تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي أدى إلى تعاظم دور الدولة الرأسمالية في الحياة الاقتصادية ، الأمر الذي أدى إلى زيادة الأنفاق العام وبالتالي العجز بالموازنة العامة للدولة
- ٣- أدت زيادة الضرائب على الدخل ورؤوس الأموال إلى أضعاف الحوافز الاستثمارية الفردية.
- ٤- زيادة الإصدار النقدي قادت إلى الأخلال بأوضاع الاستقرار النقدي وظهور التضخم .
- ٥- ان تطبيق الكينزية وزيادة تدخل الدولة لضمان التوظيف الكامل ، قد أدى إلى شلل سوق العمل بشكل شبه تام وعدم قيام سوق العمل بوظائفها التقليدية .
- ٦- تأكيد كينز على ان الرأسمالية قد فقدت فاعليتها على النمو التلقائي وانها نظام يتصف بعدم الاستقرار والميل الشديد نحو الركود والقصور المزمن في استخدام الموارد البشرية والاقتصادية .

اما بالنسبة الى اهم النظريات والمعالجات التي حاولت إيجاد المخرج الملائم لتكييف الرأسمالية للظروف الراهنة هي : (الأفكار الاقتصادية لجون كينيت غالبريث ، ومدرسة شيكاغو)